ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

13 أغسطس 2024

تراجع التضخم وارتفاع احتمالات الركود الامريكي

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

20 معلومة مصورة

21 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

21 ارتدادات اقتصادية: أبعاد تصاعد مشكلات الإغلاقات النفطية في ليبيا وتداعياتها المحتملة

32 لماذا هوت قيمة الجنيه المصري لمستويات مارس 2024؟

36 مؤشر مديري المشتريات يوليو 2024: نقاط ضوء في مسار النمو الاقتصادي المصري

تقديم

أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الاسبوعية، شهد الأسبوع الماضي تقلبات اقتصادية ملحوظة، ففي حين حقق التضخم في مصر تقدماً ملحوظاً بتباطؤه المستمر للشهر الخامس على التوالي، مسجلاً 25.7% على أساس سنوي، إلا أن الجنيه المصري واصل تراجعه أمام الدولار، ليصل إلى أدنى مستوى له منذ مارس الماضي. وعلى الصعيد الإقليمي، عانت الشركات غير النفطية في دول الخليج ومصر من ارتفاع تكاليف الإنتاج، فيما يترقب العالم بقلق احتمال حدوث ركود اقتصادي عالمي، خاصة مع تصاعد المخاوف بشأن الاقتصاد الأمريكي.

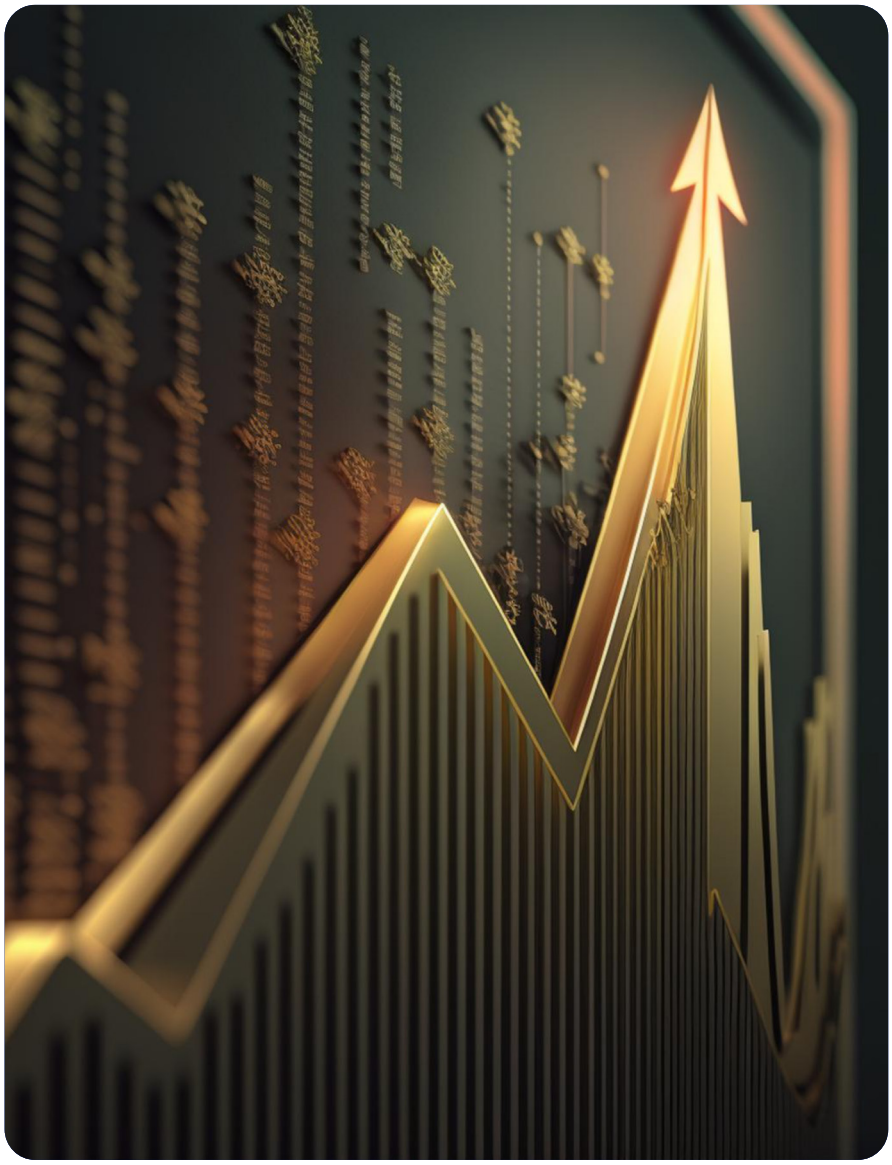

أبرز قضايا الأسبوع

أحداث محلية

مؤشرات أولية

- **التضخم في مدن مصر يتباطأ للشهر الخامس على التوالي إلى 25.7% في يوليو**

واصلت وتيرة التضخم في مدن مصر التباطؤ في يوليو، للشهر الخامس على التوالي، ليتراجع إلى 25.7% على أساس سنوي، مقارنةً بـ 27.5% في يونيو2024، بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وعلى أساس شهري، تراجعت وتيرة ارتفاع أسعار المستهلكين إلى 0.4% في يوليو، مقابل 1.6% في يونيو. وخلال الأسبوعين الماضيين رفعت الحكومة المصرية أسعار البنزين والسولار وتذاكر القطارات ومترو الأنفاق، وهو ما تبعه زيادات بكثير من السلع والخدمات الأخرى، ولكن قد تلجأ الحكومة لحزمة كبيرة جديدة من تدابير الحماية الاجتماعية للأسر والأفراد الأولى بالرعاية لتخفيف العبء عليهم.

سياسة نقدية

- **الجنيه المصري يهوي أمام الدولار لأدنى مستوى منذ مارس الماضي**

هبط الجنيه المصري أمام الدولار الأميركي خلال تعاملات اليوم الاثنين مسجلاً أدنى مستوى له منذ 11 مارس 2024 ليبلغ 49.5 جنيه لكل دولار مقارنة مع 48.85 جنيه للدولار خلال تعاملات 4 أغسطس 2024، وسط تراجعات عالمية بأسعار العملات والسلع وأسواق المال. وكان البنك المركزي المصري سمح في مارس 2024 بتخفيض سعر صرف الجنيه، لأول مرة منذ أكثر من 14 شهراً، ليسجل حينها أكثر من 49 جنيهاً للدولار، وهي نفس المستويات التي عاد لها مجدداً خلال معاملات اليوم وسط تصاعد الضغوط.

وتشهد أسواق المال العالمية والعملات منذ الجمعة الماضية تراجعات حادة بعد نشر بيانات اقتصادية حاسمة، والتي أظهرت ضعف سوق العمل الأميركي، مما أثار احتمالات الركود التي يراقبها المستثمرون عن كثب. ودخل مؤشر «ناسداك» في منطقة التصحيح الفني مع قلق المستثمرين من التقييمات المبالغ فيها للشركات التي تعمل على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

- **حصيلة بيع وشراء الدولار بسوق «الإنتربنك» في مصر تتجاوز مليار دولار**

بلغ حجم معاملات سوق ما بين البنوك في مصر (الإنتربنك) لشراء وبيع الدولار، يوم الاثنين قبل الماضي، 1.026 مليار دولار، ليصل إجمالي حجم معاملات خلال الأسبوع الأول من أغسطس 2024 نحو 2.27 مليار دولار. وهبط الجنيه المصري أمام الدولار الأميركي خلال تعاملات مسجلاً أدنى مستوى له منذ 11 مارس الماضي ليبلغ 49.5 جنيه لكل دولار مقارنة مع 48.85 جنيه للدولار خلال تعاملات الأحد قبل الماضي، وسط تراجعات عالمية بأسعار العملات والسلع وأسواق المال. وكان البنك المركزي المصري سمح في مارس 2024 بتخفيض سعر صرف الجنيه، لأول مرة منذ أكثر من 14 شهراً، ليسجل حينها أكثر من 49 جنيهاً للدولار، وهي نفس المستويات التي عاد لها مجدداً خلال معاملات اليوم وسط تصاعد الضغوط.

- **بنوك مصرية تتوقف «مؤقتاً» عن تمويل شركات الأسمدة بسبب مخاوف التعثر**

توقفت بنوك مصرية بشكل مؤقت عن منح تمويلات جديدة لشركات الأسمدة، بسبب مخاطر تعثر محتملة تواجه هذه الصناعة في مصر. وعانت شركات الأسمدة في مصر خلال السنوات القليلة الماضية من عدة أزمات أبرزها نقص الدولار اللازم لعملياتها الاستيرادية، وارتفاع تكلفة الإنتاج عليها وعدم تمكنها من زيادة الأسعار بما يوازي تكلفة الإنتاج، وتراجع الإنتاج بسبب انقطاعات متكررة للغاز الطبيعي اللازم لتشغيل المصانع، وسط نقص في إنتاج البلاد من الغاز، وارتفاع الطلب داخلياً، ما دفع البلاد إلى استئجار «سفينة تغويز»، واستيراد ما يصل إلى 26 شحنة من الغاز المسال، لحل هذه الأزمة مؤقتاً.

السياسة المالية

- **عجز ميزانية مصر يتراجع إلى 3.6% العام المالي السابق بدعم من أموال «رأس الحكمة»**

تراجع العجز الكلي بميزانية مصر خلال السنة المالية الماضية 2023-2024 إلى 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية يونيو «بدعم من صفقة رأس الحكمة»، بحسب تصريحات أحمد كجوك وزير المالية المصري. وبلغ عجز ميزانية مصر في السنة المالية المقابلة 2022-2023 نحو 6% متراجعاً من 6.4% في 2021-2022. ويتوقع أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان أن يبلغ العجز الكلي 6% في السنة المالية الحالية. وساهمت الصفقة أيضاً في تراجع العجز الكلي، القفزة في الحصيلة الضريبية البالغة 30% على أساس سنوي ووصلت إلى 1.482 تريليون جنيه، بحسب رشا عبد العال رئيس مصلحة الضرائب. وتتوقع مصر تحصيل ضرائب بنحو 2.002 تريليون جنيه في العام المالي 2024-2025.

- **مصر تدرس إصدار سندات خضراء وصكوك بالسوق المحلية**

تدرس وزارة المالية المصرية إصدار سندات خضراء وصكوك في السوق المحلية بالجنيه المصري لتمويل عجز الموازنة الكلي،

بحسب وزير المالية أحمد كجوك. وكانت مصر باعت أول سندات خضراء سيادية بالمنطقة بقيمة 750 مليون دولار في سبتمبر 2020، وبلغت تغطية الطرح حينها نحو 5 أضعاف المبلغ المطلوب. كما باعت في فبراير 2023 صكوكاً سيادية، هي الأولى في تاريخها، بقيمة 1.5 مليار دولار لأجل 3 سنوات. ولم يخض كجوك في أسباب اللجوء للأسواق المحلية عوضاً عن العالمية لتمويل عجز الميزانية. وتسعى مصر لتمويل العديد من مشاريع الطاقة المتجددة، حيث يقع البلد الأكبر عربياً من حيث عدد السكان على الخطوط الأمامية لتغير المناخ، مع ارتفاع درجة الحرارة بمعدل ضعف سرعة بقية الكوكب.

- **مصر تستهدف 2.5 مليار دولار حصيلة طرح شركات حكومية بالسنة المالية الحالية**

توقع وزير المالية المصري أحمد كجوك، أن تجمع بلاده ما بين مليارى دولار إلى 2.5 مليار دولار من استئناف برنامج طروحات الشركات الحكومية خلال السنة المالية الحالية 2024-2025. وتستهدف الحكومة عبر برنامج الطروحات التخارج من 7 قطاعات، بما في ذلك الصناعات الدوائية والكيماوية والتشييد والبناء، وخفض استثماراتها في 7 قطاعات منها محطات الكهرباء، وإتاحة الفرص للقطاع الخاص للاستثمار في 4 قطاعات. وجمعت مصر ما يصل إلى 3.1 مليار دولار من الطروحات الحكومية منذ مارس 2023 وحتى الآن، وسبقها 2.5 مليار دولار عبر التخارج من أصول حكومية في 2022.

أخبار قطاعية

- **مصر ترفع سعر قمح الخبز المدعوم 20%**

رفعت وزارة التموين المصرية أسعار بيع القمح، المحلي والمستورد، الموجّه للمطاحن لإنتاج الخبز المدعوم بنحو 20% ليبلغ 13750 جنيها للطن بدايةً من أغسطس 2024. وتُعتبر مصر أكبر مستورد للقمح في العالم، وتقدم الخبز المدعوم لأكثر من 70 مليون شخص في إطار برنامج ضخم لدعم الغذاء، تبلغ حصة الفرد الشهرية 150 رغيفاً، منذ بدء العمل بمنظومة البطاقات الذكية في أبريل 2014. وأوضحت الوثيقة الحكومية أن المطاحن رفعت أيضاً أسعار الطحين المورّد لمخابز الخبز البلدي إلى 16 ألف جنيه للطن بدءاً من مطلع أغسطس، مقارنةً بالسعر السابق البالغ 11800 جنيها للطن، أي بزيادة بنسبة 35%.

- **مصر تتطلع للاستفادة من هبوط سعر القمح لأدنى مستوى في 4 سنوات**

تتطلع مصر للاستفادة من الانخفاض الحالي في أسعار القمح لشراء ما يقرب من ثلث احتياجاتها السنوية من الحبوب دفعة واحدة. وقالت الهيئة العامة للسلع التموينية، المشتري الذي

تديره الدولة، إنها تتطلع لشراء 3.8 مليون طن من القمح كحد أقصى في مناقصة الأسبوع المقبل. وعادة ما تشتري الدولة أقل من مليون طن، ولا تعلن عن الكمية التي تنوي شراءها. كما تنطوي المناقصة أيضاً على فترة تسليم أطول من المعتاد. وقال أحمد كجوك إن هناك انخفاضاً في السوق العالمية وأسعار السلع العالمية، مضيفاً: «إنها فرصة لشراء ما نحتاجه من هذه السلع في ظل الوضع الحالي في السوق العالمية».

استثمار وأسواق مال

- **بورصة مصر تهبط 2.9% وسط تراجع الأسهم العالمية**

هبط المؤشر الرئيسي لبورصة مصر بنحو 4% في بداية تداولات يوم الأحد قبل الماضي، وسط مبيعات قوية من قِبل المتعاملين الأفراد، تأثراً بتراجع الأسواق العالمية في نهاية شهر يونيو 2024، فضلاً عن التوترات الجيوسياسية بالمنطقة، قبل أن يقلّص خسائره إلى 2.9% بنهاية الجلسة. وفقدت الأسهم المصرية 60 مليار جنيه من قيمتها السوقية خلال المعاملات، لتغلق عند 1.946 تريليون جنيه، وأوقفت بورصة مصر التداولات على 10 أسهم بعد تراجعها بأكثر من 5% خلال المعاملات. وهوت أسهم «إي اف جي» القابضة 6.6%، و«بلتون القابضة» 6.5%، و«طلعت مصطفى» 3.35%، و«بالم هيلز» 3.3%، و«إي فاينانس» 8% و«فوري» 4.4%، و«التجاري الدولي» 0.6%.

- **مصر تصوغ وثيقة لجذب الاستثمارات للسنوات العشر المقبلة**

تُعِد الحكومة المصرية وثيقة جديدة للسياسات الاستثمارية والتجارية للسنوات العشر المقبلة، تستهدف من خلالها استعادة

ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في السياسات الحكومية، بحسب بيان صادر عن رئاسة مجلس الوزراء. والإعلان عن الوثيقة جاء خلال استعراض وزير الاستثمار والتجارة الخارجية حسن الخطيب، باجتماع المجموعة الوزارية الاقتصادية، الرؤية المستقبلية لسياسات الاستثمار والتجارة للفترة من 2024 حتى 2030، حيث أشار إلى أن مستهدفات الحكومة لتحقيق طفرة في الصادرات المصرية ترتبط بشكل وثيق بحدوث طفرة مماثلة واستباقية وسريعة في الاستثمارات الإنتاجية وخاصة بمجال الصناعات التحويلية.

أخبار الطاقة

- **مصر والإمارات تتفقان على إنشاء منطقة لوجستية بترولية بقيمة 3 مليارات دولار**

وقعت مصر والإمارات مذكرة تفاهم في قطاع النفط، تشمل إنشاء منطقة لوجستية جديدة لتداول المنتجات البترولية في ميناء الحمراء على البحر المتوسط باستثمارات قد تصل إلى 3 مليارات دولار، قابلة للزيادة، بحسب بيان لمجلس الوزراء المصري. وتتضمن المذكرة «إمكانية توريد منتجات بترولية الى السوق المصرية المحلية، من خلال الشراكات الموجودة لدى منطقة الفجيرة البترولية في الإمارات مع الموردين العالميين من شركات النفط والغاز، من خلال تقديم ميزة تنافسية للهيئة المصرية العامة للبترول.

- **مصر تستهدف إنشاء وحدة جديدة بمصفاة أسيوط للنفط بكلفة 10 مليارات جنيه**

تستهدف الحكومة المصرية إنشاء مشروع للتقطير الجوي بمصفاة تكرير أسيوط جنوب القاهرة بحلول 2027 بتكلفة استثمارية تفوق 10 مليارات جنيه. وتشمل الوحدة الجديدة وحدة لإنتاج البوتاجاز (غاز الطهي)، وتلبى احتياجات محافظات الصعيد بصفة رئيسية من المنتجات البترولية، وتبلغ طاقة المشروع الجديد 5 ملايين طن زيت خام سنوياً سيتم استيراد أغلبها من الخارج، مع توفير جزء من الإنتاج المحلي المتوافق مع المتطلبات الفنية للمصفاة.

ويأتي إنشاء وحدة التقطير الجوي بمصفاة تكرير أسيوط في إطار خطة لتطوير وتحديث مصفاة أسيوط التقليدية التي تنتج المازوت وتبلغ طاقتها الفعلية 4.5 مليون طن.

- **مصر تسعى لزيادة إنتاج الغاز لـ 5 مليارات قدم مكعب يومياً نهاية السنة**

تستهدف الحكومة زيادة إنتاج مصر من الغاز الطبيعي بنهاية العام الجاري لنحو 5 مليارات قدم مكعب يومياً، وذلك مقارنة بنحو 4.6 مليار قدم مكعب يومياً بالوقت الحالي. واتفق وزير البترول والثروة المعدنية كريم بدوي مع الشركاء الأجانب العاملين في مصر،

على التعجيل في خطط التنمية لمواقع الامتياز، من أجل إضافة آبار جديدة إلى شبكة الإنتاج خلال الأشهر القليلة المقبلة. وتبلغ احتياجات مصر اليومية من الغاز الطبيعي 6.2 مليار قدم مكعب يومياً. وتعوّل البلاد على شركتي «إيني» الإيطالية و«أباتشي» الأميركية، لزيادة إنتاج البلاد من الغاز ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي مجدداً، واتفقت معهما على سداد المستحقات المتأخرة لتحفيزهما على استكمال برامج تنمية الحقول والاستكشافات. ويبلغ إنتاج الشركتين معاً من الغاز الطبيعي نحو 2.5 مليار قدم مكعب غاز يومياً.

- **هيئة البترول في مصر تؤجل سداد مليارَي دولار لتحالف بنوك محلية**

اتفقت هيئة البترول في مصر مع تحالف بنوك محلية على منحها فترة سماح لمدة عام لسداد أقساط مستحقة عليها بقيمة مليارَي دولار. وستبدأ الهيئة بسداد الأقساط المستحقة عليها بالعملة الأجنبية مطلع عام 2026، بدلاً من 2025، بعد الاتفاق الذي توصلت إليه مع البنوك المصرية». وتعمل «هيئة البترول» المثقلة بالديون على سداد مستحقات شركات النفط الأجنبية المتأخرة البالغة 3.2 مليار دولار على 3 أقساط خلال السنة المالية الحالية، على أن يكون أول قسط بقيمة 1.2 مليار دولار في أكتوبر 2024.

- **مصر تدرس تشييد مشروعين لإنتاج الطاقة الكهرومائية**

انتهت مصر من دراسات لإنشاء مشروعين لإنتاج الكهرباء عبر الطاقة الكهرومائية من خلال أنظمة الضخ والتخزين بقدرات تصل إلى 2000 ميغاواط. وقد يصل حجم استثمارات المشروعين إلى 2.5 مليار دولار نظراً للتكنولوجيا المستخدمة فيهما، إذ أن الدراسات شملت موقعين، الأول في محافظة الأقصر والثاني بمحافظة قنا، و»بقدرات تنقسم إلى 1000 ميغاواط لكل منهما».

- **مصر تعتزم توقيع اتفاق مع «مصدر» لتدشين محطة لطاقة الرياح**

تعتزم وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة المصرية خلال الربع الأول من السنة المالية 2025/2024، توقيع اتفاقية مع «شركة أبو ظبي لطاقة المستقبل» (مصدر) لتدشين محطة لطاقة الرياح. وتصل إجمالي قدرة المشروع الإنتاجية إلى 200 ميغاواط، وسيتم تنفيذه بنظام «بناء -إدارة- تملك» (BOO)، ويتضمن قيام المستثمر بتمويل وتنفيذ وتملك المحطة، على أن تقوم «الشركة المصرية لنقل الكهرباء» بشراء كامل الإنتاج من المشروع، طوال مدة عمره. وقد تصل قيمة الاستثمارات المخصصة للمشروع إلى 180 مليون دولار، ولكن لم يتم الإعلان حتى الان عن موقع المحطة المزمع تدشينها، إذ أن «المصرية لنقل الكهرباء» تراجع حالياً البنود النهائية تمهيداً لتوقيع العقود.

- **أرباح «دانة غاز» الفصلية تنمو رغم تراجع الإنتاج وأسعار البيع**

ارتفعت أرباح شركة «دانة غاز» خلال الربع الثاني من العام الجاري بنسبة 3% لتصل إلى 124 مليون درهم (34 مليون دولار)، رغم تراجع الإيرادات 7% على أساس سنوي إلى 340 مليون درهم في الربع الثاني من عام 2024، وفق بيان صحفي نشره سوق أبو ظبي للأوراق المالية. وساهم تراجع حقوق الامتياز بنسبة 31% في دعم أرباح الشركة خلال تلك الفترة. في النصف الأول على أساس سنوي، تراجعت إيرادات الشركة 14.4 % إلى 696 مليون درهم، مما أدى إلى انخفاض صافي الأرباح 13.4% إلى 263 مليون درهم.

إقليميًا

- **تكاليف مستلزمات الإنتاج تضغط على أكبر ثلاث اقتصادات عربية**

كشفت بيانات مؤشر مديري المشتريات لشهر يوليو 2024 أن تكاليف الإنتاج شكلت تحدياً كبيراً للشركات غير النفطية في السعودية والإمارات ومصر. في السعودية، أدى ارتفاع تكاليف المشتريات والأجور إلى زيادة الضغوط على هوامش الربح، رغم المنافسة الشديدة التي دفعت الشركات لتقديم تخفيضات على أسعار البيع. وفي الإمارات، سجل التضخم أسرع ارتفاع له خلال

عامين، مما أجبر الشركات على زيادة أسعار منتجاتها وخدماتها. أما في مصر، فارتفعت تكاليف الإنتاج بأعلى وتيرة منذ مارس، مما زاد من الأعباء على الشركات المحلية.

عالميًا

- **«جيه بي مورغان» يرفع احتمالات ركود الاقتصاد الأميركي العام الحالي إلى 35%**

يرى بنك «جيه بي مورغان» الآن أن هناك فرصة بنسبة 35% لأن يتجه الاقتصاد الأميركي إلى الركود بحلول نهاية هذا العام، ارتفاعاً من 25% في بداية الشهر الماضي. وكتب اقتصاديو «جيه بي مورغان»، بقيادة بروس كاسمان في مذكرة للعملاء، أن الأخبار المتعلقة بالاقتصاد الأميركي «تلمح إلى ضعف أكثر حدة من المتوقع في الطلب على العمالة وعلامات مبكرة على تقليص العمالة». وأبقى الفريق احتمالات الركود بحلول النصف الثاني من 2025 عند 45%. وكتب كاسمان وزملاؤه: «هذه الزيادة المتواضعة في تقييمنا لمخاطر الركود تتناقض مع إعادة التقييم الجوهرية التي نجريها لتوقعات أسعار الفائدة». ويرى بنك «جيه بي مورغان» الآن أن هناك فرصة بنسبة 30% فقط للاحتياطي الفيدرالي وأقرانه للحفاظ على أسعار الفائدة «مرتفعة لفترة أطول»، مقارنة بتقييم 50-50 قبل شهرين.

- **تقلب الأسواق يضغط على الفيدرالي وأقرانه لتيسير السياسة النقدية**

حاولت البنوك المركزية العالمية منذ بداية العام الجاري الموازنة بين خطر استمرار التضخم المرتفع واحتمال دفع الاقتصادات إلى

الركـود، لكـن صنـاع السياسـات النقديـة يواجهـون الآن تحديـاً جديـداً يتمثـل فـي تقلـب الأسـواق الماليـة. وأظهـرت ردود الفعـل الأوليـة العالميـة علـى موجـة البيـع التـي شـهدتها أسـواق الأسـهم يـوم الإثنيـن أن المسـؤولين لـم يُصابـوا بحالـة ذعـر بالـغ، حيـث أبقـى البنـك المركـزي الأسـترالي أمـس علـى أسـعار الفائـدة دون تغييـر عنـد أعلـى مسـتوى منـذ 12 سـنة، ورفـض فكـرة إجـراء تخفيضـات عليهـا خلال الشـهور المقبلـة. فيمـا أشـارت مـاري دالـي، رئيسـة بنـك الاحتياطـي الفيدرالـي الأميركـي فـي سـان فرانسيسـكو، مسـاء أمـس الأول إلـى أن تخفيضـات أسـعار الفائـدة سـتأتي خلال «الفصـول المقبلـة»، ولفتـت إلـى أن الأسـواق تبالـغ أحيانـاً فـي التحـرك نحـو اتجـاه واحـد. كمـا عقـد بنـك اليابـان المركـزي ووزارة الماليـة والجهـاز الرقابـي المالـي اجتماعـاً أمـس لمناقشـة تطـورات الأسـواق، وأصـروا علـى وجهـة نظرهـم بـأن الاقتصـاد اليابانـي آخـذ فـي التعافـي.

معلومة مصورة

”

شهدت معدلات التضخم في المدن المصرية انخفاضاً مستمراً للشهر الخامس على التوالي خلال شهر يوليو، حيث تراجعت من 27.5% في يونيو إلى 25.7% على أساس سنوي. وعلى الصعيد الشهري، أظهر مؤشر أسعار المستهلكين تباطؤاً ملحوظاً، حيث ارتفع بنسبة 0.4% فقط مقارنة بـ 1.6% في الشهر السابق.

“

التاريخ	التضخم العام
يناير 2024	29.8%
فبراير 2024	35.7%
مارس 2024	33.3%
أبريل 2024	32.5%
مايو 2024	28.2%
يونيو 2024	27.5%
يوليو 2024	25.7%

وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

مقالات تحليلية

ارتـدادات اقتصاديـة: أبعـاد تصاعد مشـكلات الإغلاقات النفطيـة فـي ليبيـا وتداعياتهـا المحتملة

د/ أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

شكل النفط الليبي طوال العقود الماضية العمود الفقري لاقتصادها وكان من أهم مصادر الدخل في ليبيا، ولكنه اليوم بات سببًا رئيسًا في انهيار منظومتها الاقتصادية عوضًا عن أن يكون محركها بعد أن أصبح وقودًا للصراع وسببًا في المشاكل التي تعيشها البلاد. وعليه، ما يزال حقل الشرارة النفطي في ليبيا ضحية للأحداث السياسية وكذلك الاجتماعية المختلفة، فما إن يتعرض لهجمة أو حصار أو إغلاق من جانب أي جهة وبقرارات غير مسؤولة، تفقد الدولة كميات ضخمة من إنتاجها النفطي.

إلى أي متى يُمكن أن تستمر تلك المعضلة؟ وكيف يُمكن إيجاد حل حاسم لها ضمانًا لاستقرار إنتاج النفط الليبي والوصول به إلى المعدلات المستهدفة بحلول مليوني برميل في أفق 2030؟

يعتمـد اقتصـاد ليبيـا البالـغ عـدد سـكانها حوالـي 6.9 ملاييـن نسـمة بشـكل أساسـي علـى قطـاع النفـط، والـذي يُشـكل أكثـر مـن حوالـي 69% مـن عوائـد الصـادرات. حيـث تُسـهم العوائـد الكبيـرة المحققـة

مـن قطـاع الطاقـة، إلـى جانـب انخفـاض عـدد السـكان، فـي جعـل ليبيـا واحـدة مـن أعلـى الـدول فـي أفريقيـا مـن ناحيـة نصيـب الفـرد مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي.

لكـن عمليـات الإغلاق للحقـول النفطيـة المتكررة، تُشـكل الخطر الأكبر الـذي يُهـدد مسـتقبل صناعـة النفـط الليبيـة، حيـث تُعـد الأحـدث فـي سلسـلة الاضطرابـات التـي تضـرب ليبيـا منـذ عـام 2011، وسـط العديد مـن الأزمـات السياسـية المتفاقمـة، كمـا أدت هـذه الإغلاقـات مـن بيـن أسـباب أخـرى إلـى ارتفـاع أسـعار النفـط الخـام، حيـث تأتـي هـذه القـرارات فـي وقـت حـرج بالنسـبة إلـى الدولـة الليبيـة والتـي تعتمـد بصفـة أساسـية علـى صناعـة النفـط وعوائـده الضخمـة.

مكانة ليبيا النفطية:

تمتلـك ليبيـا أكبـر احتياطيـات مؤكـدة مـن النفـط الخـام فـي القـارة الأفريقيـة، وحتـى نهايـة عـام 2023، كانـت ليبيـا تمتلـك حوالـي 48.8 مليـار برميـل مـن احتياطيـات النفـط الخـام المؤكـدة، أي مـا يُعـادل حصـة قدرهـا حوالـي أكثـر مـن 4% مـن احتياطـي منظمـة الـدول المصـدرة للنفـط (أوبـك)، حيـث تشـغل ليبيـا بذلـك المرتبـة السـابعة فـي قائمـة أكبـر الـدول فـي منظمـة أوبـك مـن ناحيـة الاحتياطـي النفطـي. حيـث تحتـوي أراضيهـا علـى أحـواض وحقـول وموانـئ نفطيـة مهمـة، وعليـه يُشـكل النفـط نحـو 95% مـن إجمالـي الإيـرادات فـي ليبيـا، حيـث تخطـت إيراداتـه العـام الماضـي حوالـي 20.7 مليـار دولار، كمـا يوضـح الشـكل التالـي مسـتويات الاحتياطيـات المؤكـدة مـن النفـط الليبـي خلال السـنوات السـابقة.

حقل الشرارة النفطي:

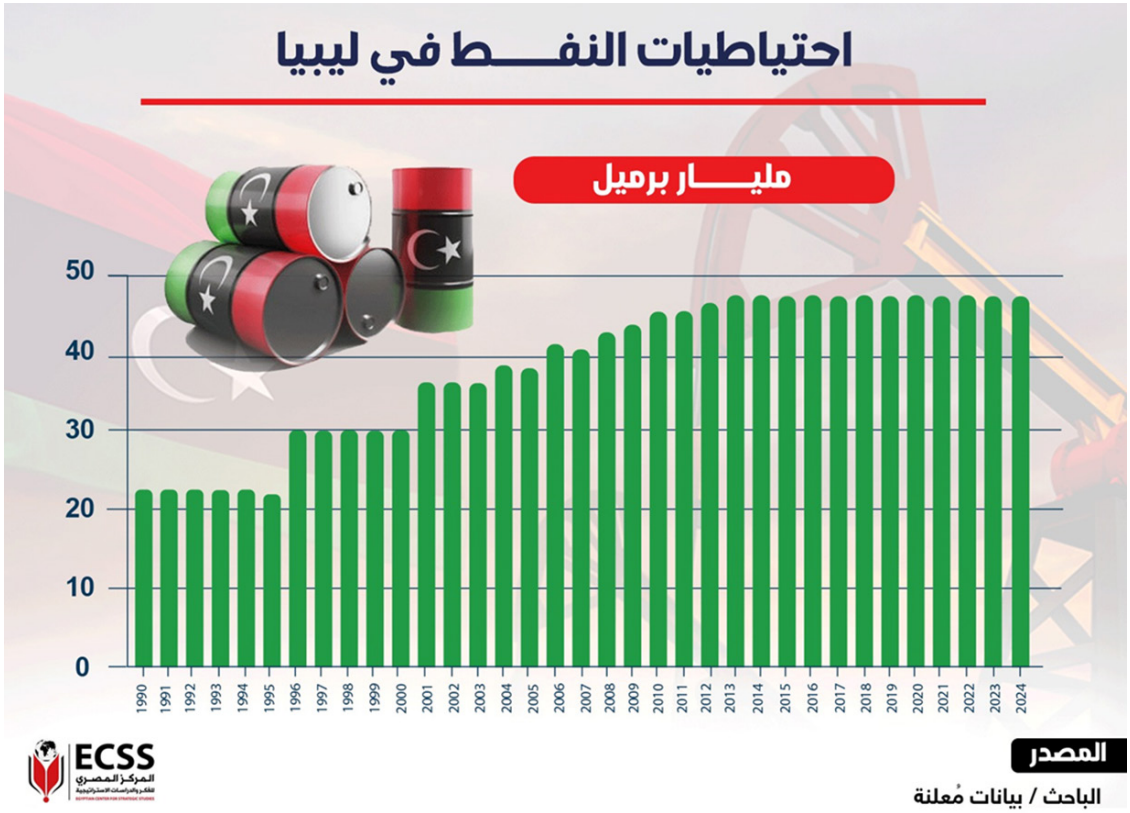

يُعد حقل الشرارة بمثابة أكبر الحقول النفطية في ليبيا من حيث مستويات الإنتاج اليومية، ومع ذلك لم ينجُ من الصراعات السياسية، إذ تعاني البلاد -خاصةً قطاع النفط- الاضطرابات الأمنية، حيث إنه منذ عام 2011، دخلت ليبيا مسلسلًا مستمرًا من الصراعات، لفرض السيطرة على إنتاج النفط وعائداته. ينتج حقل الشرارة حوالي أكثر من 300 ألف برميل من النفط يوميًا، وهو ما يُمثل تقريبًا ثلث إنتاج النفط الليبي في الظروف الطبيعية، أي باستبعاد أثر الصراعات السياسية وتداعياتها على قطاع النفط.

ويقع حقل الشرارة، المكتشف عام 1980، في صحراء مرزق جنوب طرابلس، ولأنه أكبر حقل نفط إنتاجًا في ليبيا، فإن حقل الشرارة أهم روافد الاقتصاد الليبي، كون عائدات النفط تُشكل حوالي 95% من إجمالي إيرادات الحكومة. يُنقل النفط الخام من حقل الشرارة عبر خط أنابيب إلى محطة تصدير النفط في الزاوية ومصفاة الزاوية التي تقع على بُعد حوالي 45 كيلومترًا غرب طرابلس على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتبلغ قدرتها حوالي 120 ألف برميل يوميًا. تكمن منابع الثروة النفطية في ليبيا أيضًا في منطقة الهلال النفطي شمال شرقي ليبيا، والتي تمتد على طول 250 كيلومترًا إلى الشرق، بين سرت وبنغازي، حيث تتمركز فيها أهم موانئ البلاد النفطية مثل ميناء السدرة ورأس لانوف والبريقة والزويتينة، كما هو موضح في الشكل التالي.

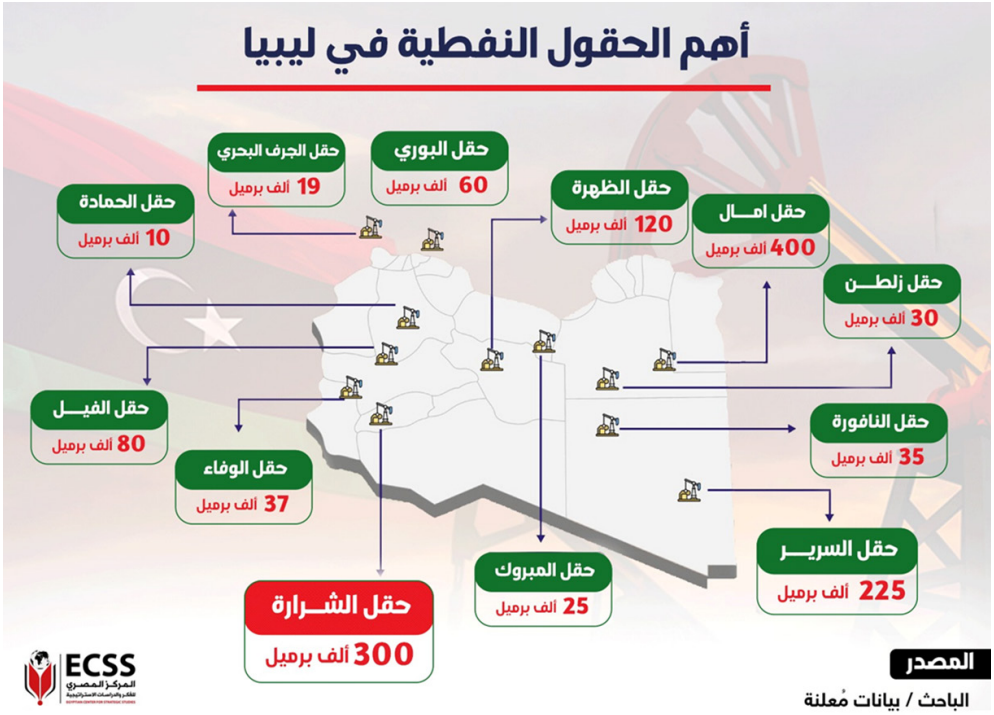

بـدأ الحقـل الواقـع فـي صحـراء مرزق وعلـى بعـد حوالـي 700 كيلومتر جنـوب طرابلـس، الإنتـاج الفعلـي عـام 1996، حيـث شـهد حقل الشـرارة النفطـي اسـتخراج حوالـي 54% مـن إجمالـي الاحتياطيـات القابلـة للاسـتخراج (الاحتياطيـات المؤكـدة)، مـع توقعـات أن يسـتمر إنتـاج الحقـل مـن حيـث الجـدوى الاقتصاديـة حتـى عـام 2060، كمـا يوضـح الشـكل التالـي المخطـط العـام للمؤسسـة الوطنيـة.

سـجلت إيـرادات النفـط الليبـي، خلال الأشـهر الـ 7 الأولـى مـن العـام الجـاري 2024، قفـزة كبيـرة، مقارنـة بالمـدة نفسـها مـن العـام الماضـي 2023، إذ ارتفعـت بمـا يزيـد عـن مليـار دولار.

تذبذب إنتاج النفط الليبي وصداع مستمر مزمن لأوبك:

وصل إنتاج النفط الليبي إلى معدلات قياسية حوالي 1.5 مليون برميل يوميًا وذلك في عام 2009، لكنه انخفض بشكل حاد إلى حوالي 462 ألف برميل يوميًا وذلك عام 2011، وهو ما تُرجم إلى انكماش اقتصادي بنحو 67% في العام ذاته، وذلك قبل أن يعود إلى التعافي، ومنذ عام 2017، اتبع إنتاج النفط الخام في ليبيا اتجاهًا صعوديًا، إذ زاد من حوالي 811 ألف برميل يوميًا إلى حوالي 951 ألف برميل في العام التالي له، ذلك قبل أن يسجل حوالي مليون برميل يوميًا في عام 2019. حيث استمرت معدلات الإنتاج فوق حاجز المليون برميل يوميًا قبل مرحلة الإغلاق الجزئي، مما يُشكل ضربة لاقتصاد البلاد في وقت اقتربت فيه أسعار النفط من سعر 80 دولارًا للبرميل الواحد. من جهة أخري عانت حقول الإنتاج وموانئ التصدير الليبية الإغلاقات المتكررة خلال السنوات الماضية، مما تسبب في تذبذب مستمر لمعدلات الإنتاج التي لم تصل أبدًا خلال هذه الفترة إلى معدلاتها القياسية (1.8 مليون برميل يوميًا). من زاوية أخري يُشكل تراجع معدلات الإنتاج الليبي مشكلة أخرى لإمدادات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والتي يطالبها كبار المستوردين، ومن بينهم الولايات المتحدة الأمريكية، بالإسراع في زيادة معدلات الإنتاج، كما يوضح الشكل التالي تأثر مستويات الإنتاج بالإغلاقات المتكررة.

واستكمالًا لما سبق، زادت مؤسسة النفط الليبية من حالة تعقيد المشهد النفطي، حيث أعلنت المؤسسة الوطنية الليبية للنفط بدء التخفيض الجزئي للإنتاج من حقل «الشرارة بسبب الاضطرابات الناجمة عن اعتصامات تجمع حراك فزان، وطالبت المؤسسة في بيان، الثلاثاء (6 أغسطس 2024)، الأطراف المعنية

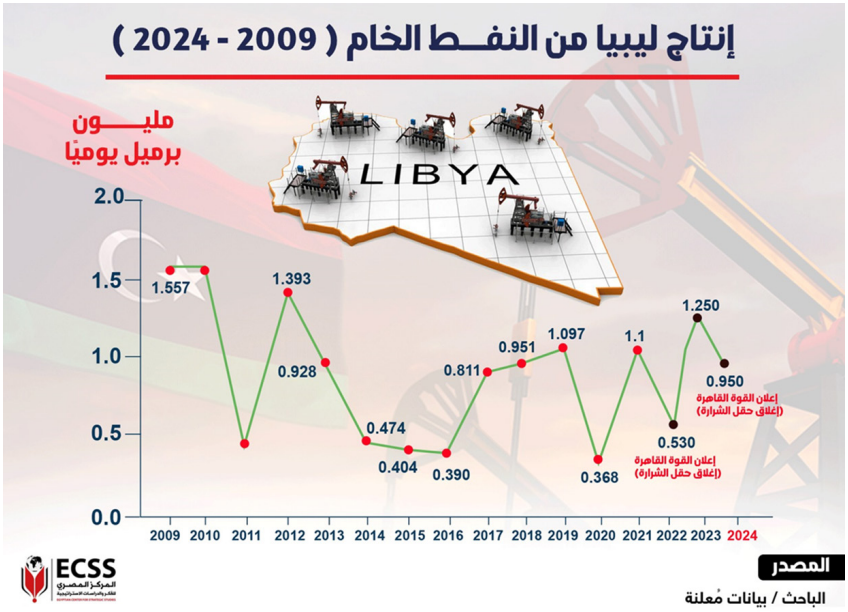

بضرورة مراعاة المصلحة الوطنية، ودعم جهود المؤسسة الرامية إلى استقرار الإنتاج وزيادته، وذلك بسبب إغلاق محتجين للحقل. تسبب إغلاق حقل الشرارة بانخفاض الإنتاج بنحو 40 ألف برميل، وذلك خلال الساعات الأولى من الإغلاق، إلا أن الأمور سرعان ما تطورت، مع إغلاق الحقل بشكل كامل. كما يوضح الشكل التالي تأثيرات مختلفة على معدلات الإنتاج الليبي من النفط.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن حقل الشرارة النفطي كان قد واجه أحداثًا متصاعدة على مدار السنوات الـ 12 الماضية، كان آخرها في 7 يناير 2024، عندما أُغلق بشكل كامل، من جانب بعض المعتصمين، الذين تسببوا في إعلان حالة القوة القاهرة فيه. وعليه فأن هذا العرض المستمر يضع إنتاج النفط الليبي تحت وطأة تهديدات متواصلة وضغوطات تهدد ديمومة تزويد السوق العالمية بالنفط الليبي.

واقع قطاع النفط الليبي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره:

يفتقر الاقتصاد الليبي إلى تنويع مصادر الدخل القومي، ويُعد استقدام الاستثمارات الأجنبية من إحدى وسائل تنويع الدخل النقدي للبلاد، وخلق فرص عمل وجلب تكنولوجيا جديدة وسد احتياجات السوق المحلي وتنويع التصدير، وتنفيذ العديد من مشروعات إعادة التعمير واستكمال بناء مشروعات التنمية التي تستهدفها الدولة. ولكن تحقيق ذلك يرتبط بمدى توافر الاستقرار السياسي والأمني في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي، فمن المتعارف عليه أنه حينما وجد الأمن الداخلي ومحفزات الاستثمار وُجدت الاستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح، وإلا فكيف ستطمئن الشركات العالمية على أموالها وسلامة أفرادها، وذلك في ظل تهديدات مستمرة بتوقف الإنتاج باعتصامات مستمرة بالأسلحة تُمثل خطرًا وتهديدًا على الاستقرار والسلم المجتمعي.

حجم الخسائر المترتبة على الإغلاقات النفطية المتكررة:

وسط تلك الأزمة الراهنة، تُعد الإغلاقات النفطية الأحدث في

سلسلة الاضطرابات التي تضرب ليبيا منذ عام 2011، كما أدت هذه العمليات من بين أسباب أخرى إلى ضبابية المشهد العالمي وأمن الطاقة، حيث تأتي هذه القرارات في وقت حرج بالنسبة إلى الدولة الليبية، التي تعتمد بصفة أساسية على صناعة النفط، حيث يُشكل النفط مصدر الإيرادات الوحيد للدولة الليبية ومشهد إغلاق الحقول متكرر وبصفة شهرية ليعكس الأزمة المستمرة. لذلك فالصراع الداخلي في ليبيا وعدم قدرة قطاع النفط على الحصول على التمويل اللازم يكبد العالم وليبيا خسائر ضخمة، في وقت كان يجب أن تكون طرابلس جزء من الحل في أزمة الطاقة العالمية وليست جزء من الأزمة، ومن هنا نلخص أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض معدلات الإنتاج:

- الصراع السياسي علي السلطة والثروة النفطية.
- إغلاق حقل الشرارة النفطي بشكل متكرر وشبه ربع سنوي.
- تهالك البني التحتية مع الضعف الحاد في تسهيلات الإنتاج في قطاع النفط والغاز الطبيعي.

وتلخصت حجم الخسائر التي ترتبت على الأسباب السابقة:

- انخفاض إنتاج ليبيا من النفط إلى حوالي 340 ألف برميل يوميًا مقارنة بحوالي مليون برميل يوميًا تقريبًا (من الممكن الوصول إلى مستويات منخفضة بشكل أكبر في حالة توسيع دائرة الإغلاقات الحالية).

- وصلت مستويات الهبوط في بيانات سابقة (إغلاقات سابقة) إلى حوالي 950 ألف برميل يوميًا من النفط الخام.

- فقد أكثر من حوالي 220 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يوميًا (بيانات سابقة عن الإغلاقات السابقة).
- ضربة قوية إلى الآمال الليبية والتي عُلقت على مستويات مناسبة في أسعار النفط الخام حاليًا (حول مستوي 80 دولارًا للبرميل النفطي) وإعطاء دفعة للاقتصاد الليبي الذي يواجه أزمات حادة.
- انخفاض إيرادات مبيعات النفط الليبي في العام الماضي 2023 حوالي 1.3 مليار دولار، ذلك مقارنة بعام 2022 (حيث بلغت حوالي 20.7 مليار دولار مقارنة بحوالي 22 مليار دولار).

تتمثل أيضًا الخسائر غير المباشرة في مصاريف التشغيل اليومية للموانئ والحقول النفطية من دون إنتاج فعلي، والأموال التي سوف تنفق على عمليات عودة الإنتاج لطبيعته إضافة إلى ثمن شراء محروقات ومنتجات إضافية لكي يتم تغطية العجز الداخلي والذي يتعدى أكثر من حوالي 45% من الاحتياجات اليومية، نتيجة لتوقف عمليات الإنتاج بالقوة القاهرة.

وعليه يمكن القول، من الممكن أن تؤدي القوة القاهرة أو عمليات توقف الإنتاج الليبي فقدها لعملائها وسوقها النفطي، لأن النفط الليبي يغطي حوالي 1.8% من استهلاك العالم للنفط يوميًا وأن أكثر من 80% من صادرات البلاد النفطية إلى الأسواق الأوروبية وحوالي 13% تذهب إلى الأسواق الآسيوية وحوالي 0.5% تذهب إلى الولايات المتحدة. وبالتالي فإن توقف التصدير لتلك الدول الصناعية سيؤدي إلى بحث تلك الدول عن بدائل للنفط الليبي أكثر استقرارًا لتلبية احتياجاتهم بصفة مستدامة، دون انقطاع متكرر يعرضهم لخسائر غير متوقعة مباشرة أو غير مباشرة من توقف مصانعهم وتضرر أسواقهم الداخلية. وبالتالي

فقدان الاقتصاد الليبي لأسواق تصريف النفط واحتلال دول أخرى لتلك الأسواق.

بل، إن هذا التأثير لا يتوقف عند حدود الداخل الليبي، ولكنه يمتد إلى الأسواق النفطية الدولية، وهو ما تبدى بوضوح عبر ارتفاع أسعار النفط بحوالي 1-2%، إضافة إلى وصول خام برينت العالمي إلى 79.3 دولارًا للبرميل.

مجمل القول، يعاني قطاع النفط الليبي منذ أكثر من 13 عامًا من حالة ضعف وتهالك لأسباب سياسية وأزمات اقتصادية، لكنه سيظل رغم ذلك المورد الأهم لليبيين، كونه يُشكل أكثر من 95% من إيرادات ليبيا. ولكن وبالرغم من ضبابية المشهد السياسي الليبي، مازالت الفرص واعدة أمام طرابلس من أجل لعب دورًا في أسواق النفط العالمي، لما تمتلكه من احتياطات ضخمة من النفط الخام، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي، والقريب من الأسواق الأوروبية. وبصفة عامة، يحتاج قطاع النفط الليبي إلى وضع خطة طويلة الأجل، تبدأ أولًا بسداد الديون المتراكمة على شركات النفط، وذلك بسبب ضعف التمويل منذ عام 2015، وثانيًا كي تستمر معدلات الإنتاج يجب إنشاء صندوق للتنمية المستدامة لإدارة المساعدات المخصصة للمناطق المجاورة للعمليات النفطية، لتجنب أي خلافات مع المكونات القبلية حولها، مما يجعل رفع سقف الإنتاج استراتيجية وطنية يجب أن يتعاون فيها الجميع.

مقالات تحليلية

لماذا هوت قيمة الجنيه المصري لمستويات مارس 2024؟

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت قيمة الجنيه المصري انخفاضًا ملحوظًا منذ الخامس من أغسطس 2024؛ إذ تجاوزت قيمته 49 جنيهًا في مختلف البنوك المصرية، بعد استقرارها عند 47 جنيهًا خلال الشهور الماضية عقب قرار البنك المركزي المصري بتحرير سعر الصرف في مارس 2024، ورفع معدل الفائدة بواقع 600 نقطة أساس، وفيما يلي تحليلًا وافيًا لأسباب تراجع قيمة العملة المحلية من جديد.

تطور قيمة الجنيه المصري خلال العام الجاري

قرر البنك المركزي المصري بشكل مفاجئ في السادس من مارس 2024 خفض قيمة الجنيه المصري للمرة الرابعة منذ أوائل عام 2022من 30 جنيه لكل دولار إلى 49 جنيهًا لكل دولار، ليستقر عقب ذلك عند مستويات تُقارب 47 جنيهًا لكل دولار، كما يُبين الشكل الآتي:

الشكل -1 سعر صرف الجنيه مقابل الدولار

Source- XE, US Dollar to Egyptian Pound Exchange Rate Chart.

جاء قرار البنك المركزي في ظل تراجع النقد الأجنبي، واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وارتفاع معدل التضخم، وزيادة الحاجة لتدبير النقد الأجنبي لسداد التزامات الدولة، والإفراج عن البضائع بالموانئ، وفي ضوء تعقد وتشابك التحديات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة أولت أهمية خاصة للسيطرة على معدلات التضخم قبل التوجه لمعالجة أوضاع النقد الأجنبي.

ويُبين الشكل 1، استقرار قيمة الجنيه المصري منذ 6 مارس وحتى 5 أغسطس، حيث ارتفعت قيمته من جديد، وذلك بعد أسبوع من إكمال صندوق النقد الدولي لمراجعته المالية الثالثة لمصر، مما يسمح للحكومة بسحب 820 مليون دولار. هذا المبلغ هو جزء من قرض إنقاذ بقيمة 8 مليارات دولار يهدف إلى دعم الاقتصاد المصري، والذي تباطأ بسبب نقص العملة الأجنبية، وارتفاع التضخم، والاضطرابات في البحر الأحمر التي أثرت على عائدات قناة السويس.

مُحركات الانخفاض

جاء الانخفاض في قيمة الجنيه المصري بسبب عددًا من العوامل الخارجية، والتي يُمكن عرضها على النحو الآتي:

- **التوترات الجيوسياسية:** تشتعل منطقة الشرق الأوسط بالتوترات الجيوسياسية إثر اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس «إسماعيل هنية» خلال زيارته لطهران، مما دفع الأخيرة لإطلاق تحذيرات وتهديدات للجانب الإسرائيلي بالرد على حادثة الاغتيال، ولهذا قامت السلطات المحلية بفتح الملاجئ بعدة مدن إسرائيلية. وقد أرسلت تلك الأحداث رسائل باحتمالية حدوث تصعيد إقليمي واسع النطاق في حال حدوث مزيد من التصعيد من إيران وحلفائها من جهة، ومن إسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى.

وقد حفزت تلك التطورات عددٍ من الدول لإصدار تعليمات وتوجيهات تهدف لسحب رعاياها من المنطقة، حيث حثت فرنسا وبولندا رعاياهما على مغادرة إيران وإسرائيل ولبنان في أسرع وقت ممكن، كما نصحت بولندا مواطنيها بعدم السفر إلى لبنان وإسرائيل وإيران، وفقا لإرشادات محدثة، وسط مخاوف من اتساع الصراع في الشرق الأوسط.

- **انهيار البورصات العالمية والإقليمية:** خسر رأس المال السوقي للبورصة المصرية خلال يومين 114 مليار جنيه ليصل إلى حوالى1890 تريليون جنيه، مقارنة بنحو 2.06 تريليون جنيه في إغلاق جلسة الخميس الماضي الموافق الثامن من أغسطس 2024، كما أغلق مؤشر «EGX30» عند 28750.82 نقطة. كما أغلقت أسواق الأسهم في منطقة الخليج على تباين؛ إذ سجلت معظمها خسائر أسبوعية

وسط توتر جيوسياسي في الشرق الأوسط وترقب المتعاملين لبيانات اقتصادية بحثًا عن مؤشرات على مسار السياسة النقدية في الولايات المتحدة.

وجاء هبوط البورصات بشكل حاد نتيجة تأثرها بأداء البورصات العالمية والإقليمية، وخاصة الأمريكية بعد صدور تقرير الوظائف الأمريكية الذي أظهر ارتفاع معدل البطالة إلى 4.3% خلال يوليو 2024، وهو أعلى مستوى له منذ أكتوبر 2021، وهو ما زاد المخاوف من تدهور سوق العمل واحتمال تعرض الاقتصاد للركود.

- **نزوح الأموال الساخنة:** كشفت بيانات البورصة المصرية عن مبيعات كبيرة للأجانب في أذون الخزانة المصرية، خلال تعاملات الثامن من أغسطس 2024، وذلك خلافاً للاتجاه السائد منذ تعويم الجنيه المصري في مارس 2024، حيث اتجه المستثمرون الأجانب إلى بيع أذون الخزانة المصرية خلال الأسبوع الماضي، وسجلت تعاملاتهم صافي بيع بقيمة 14.46 مليار جنيه (297 مليون دولار)، بحسب بيانات البورصة المصرية. كما تشير البيانات إلى خروج استثمارات من قبل المتعاملين الأجانب في أدوات الدين الحكومية «الأموال الساخنة» خلال شهر يونيو الماضي بنحو 4 مليارات دولار. من ناحية أخرى، صرح رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، في مؤتمر صحافي، إن إجمالي الأموال الساخنة التي خرجت من مصر خلال عمليات البيع العالمية لم تمثل أكثر من 7-8% من إجمالي الأموال الموجودة في السوق في ذلك الوقت.

مقالات تحليلية

مؤشر مديري المشتريات يوليو 2024: نقاط ضوء في مسار النمو الاقتصادي المصري

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

يعتبر مؤشر مديري المشتريات (PMI) مقياسًا مركبًا يهدف إلى تقديم نظرة عامة برقم واحد عن وضع التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير النفطي، وهو من المؤشرات الاقتصادية الرائدة في مجالات التصنيع والبناء والخدمات. يستند المؤشر إلى مسح شامل لعدد كبير من مديري المشتريات في القطاع الخاص حول ظروف العمل، بما في ذلك الإنتاج والعمالة والأسعار والطلبيات الجديدة والمخزونات. يدل الرقم الذي يتجاوز 50.0 على توسع الصناعة، في حين يشير الرقم الذي يقل عن 50.0 إلى انكماشها. ويقدم هذا المؤشر لمحة إيجابية عن حالة الاقتصاد المصري، حيث يشير إلى استقرار الظروف التشغيلية ونمو خفيف في بعض القطاعات. ويشير هذا الارتفاع إلى بوادر تعافي محتملة للقطاع، حيث تبدأ الشركات في استعادة ثقتها ونشاطها.

“

دلالات إيجابية

شهد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر بداية جديدة للنمو، حيث تم تسجيل زيادة في الأعمال الجديدة لأول مرة منذ ما يقرب من ثلاث سنوات. تعكس مؤشرات الإنتاج، التي أظهرت تحسنًا ملحوظًا، اقتراب مستويات الإنتاج من نقطة الاستقرار، مما يثير التفاؤل بشأن مستقبل هذا القطاع الحيوي. بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن الشركات المصرية قد حققت زيادة في حجم المبيعات لأول مرة منذ شهر أغسطس من عام 2021، مما يدل على تحسن ملموس في الطلب من قبل المستهلكين.

ومع ذلك، فقد عانى النشاط التجاري في القطاع غير النفطي المصري من انخفاض معتدل خلال شهر يونيو، مما يعكس صورة مختلطة تسود عبر مختلف القطاعات الاقتصادية. ففي حين واجهت قطاعات التصنيع والجملة والتجزئة انكماشًا ملحوظًا في النشاط، إلا أن قطاعات الخدمات والبناء قد شهدت ارتفاعًا واضحًا. هذا التباين في الأداء بين القطاعات المختلفة يعكس التحديات والفرص التي يواجهها الاقتصاد المصري في الوقت الراهن.

وفيما يلي تطور قيم المؤشر خلال الفترة (أغسطس 2023- يوليو 2024)، والتي أظهرت تحسنًا لمؤشر مديري المشتريات الرئيسي من 49.2 نقطة في مايو إلى 49.7 نقطة في يوليو 2024، ويظل قريبًا من مستوى 50 نقطة الذي يفصل بين النمو والانكماش. على الرغم من عدم وصوله إلى مستوى النمو الكامل، فإن هذا الارتفاع يمثل تحسنًا طفيفًا في الأداء الاقتصادي.

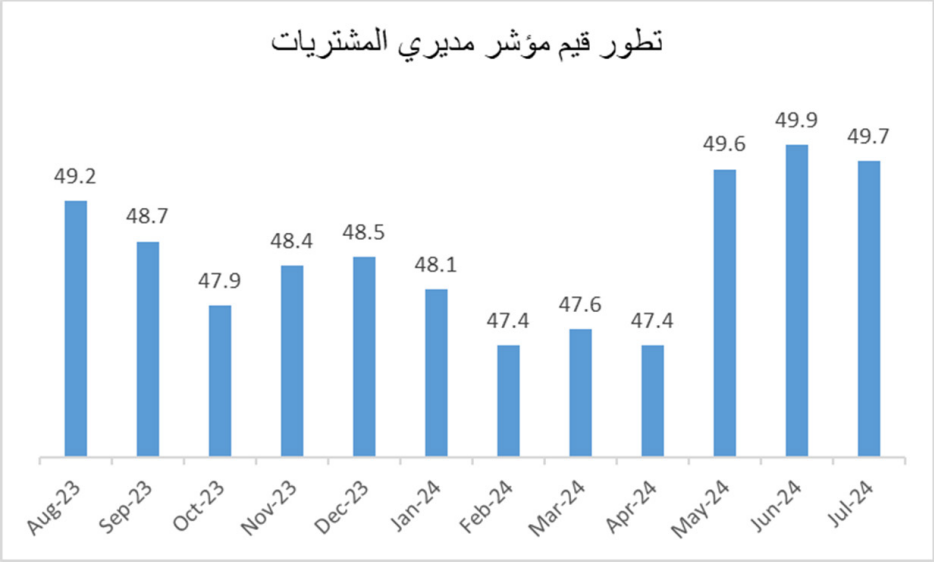

اقتربت مستويات الإنتاج من الاستقرار وعلاوة على ذلك، شهدت الشركات المصرية زيادة في حجم المبيعات لأول مرة منذ أغسطس 2021؛ مما يشير إلى تحسن في الطلب. كما أفادت الشركات بانكماش طفيف لكنه مستمر في مستويات النشاط في بداية الربع الثالث من العام. ويعزى الانخفاض في الإنتاج بشكل رئيسي إلى ضعف المبيعات، كما أشارت بعض الشركات إلى ضغوط تزايد الأسعار. وهناك هشاشة ظروف الطلب المحلي التي تقترب رغم ذلك من التعافي. وعلى النقيض من ذلك، شهدت طلبيات التصدير الجديدة زيادة للشهر الثالث على التوالي، مدفوعة بتحسن الطلب من الأسواق الخارجية. كما أن الاقتصاد غير النفطي المصري لا يزال على أعتاب النمو، كما وارتفع المؤشر الفرعي للإنتاج المستقبلي إلى 54.6 نقطة في يوليو بعد أن سجل 50.4 نقطة في يونيو، وهو أدنى مستوى له منذ إضافة المؤشر الفرعي لأول مرة إلى المسح في أبريل 2012. فقراءة مؤشر مديري المشتريات في يوليو غير بعيدة عن مستوى الخمسين.

عوامل تدعم التحسن

1. زيادة الطلب: سجلت الشركات المصرية غير المنتجة للنفط ارتفاعًا في الطلب على سلعها وخدماتها، كما نمت طلبات التصدير الجديدة للمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر نتيجة لزيادة الطلب الخارجي؛ مما أدى إلى نمو في الأعمال الجديدة وارتفاع في المبيعات. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت مشتريات المدخلات بأبطأ معدل منذ فبراير 2022.

2. استقرار الظروف الاقتصادية: ساعدت الإجراءات الأخيرة لتحسين توافر العملة ضمن السياسات النقدية على تخفيف الضغوط التضخمية وتحسين آفاق الطلب، مما أدى إلى زيادة ثقة الشركات. وقد شهدت ثقة الشركات ارتفاعًا في مايو، مدفوعة بتفاؤل بتحسن الظروف الاقتصادية.

3. تحسن في الإنتاج وشراء مستلزمات الإنتاج: اقتربت مستويات الإنتاج من الاستقرار، مما يشير إلى كفاءة أعلى في تلبية الطلب المتزايد. ورغم استمرار انخفاض متوسط مستويات الإنتاج، إلا أنها تقترب من نطاق النمو. وتشير البيانات إلى أن الشركات تستفيد من تحسن القدرة الإنتاجية، بفضل زيادة شراء مستلزمات الإنتاج. وإذا استمرت المبيعات والمشتريات في الارتفاع خلال النصف الثاني من العام، فمن المحتمل أن تحتاج الشركات إلى توسيع نطاق إنتاجها.

4. انحسار الضغوط التضخمية للأسعار: يُعتبر انحسار ضغوط الأسعار خبرًا إيجابيًا آخر، حيث كانت تلك الضغوط أقل حدة

بشكل ملحوظ مقارنةً بالربع الأول من العام، حين واجهت البلاد أزمة في العملة الأجنبية. وعلى الرغم أن أسعار مستلزمات الإنتاج شهدت أسرع ارتفاع في خلال ثلاثة أشهر، فإن الشركات أشارت إلى أن هذا الارتفاع ناتج عن تقلبات أسعار السوق، وليس بسبب زيادة مستدامة في التضخم.

5. ارتفاع معدلات التوظيف لبعض الشركات: شجعت هذه التوقعات الإيجابية الشركات على زيادة أعداد موظفيها للمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر، مدعومة بارتفاع المبيعات. ومع ذلك، أفادت العديد من الشركات بتسريح بعض العاملين دون إحلال بدائل، مما جعل أعداد الموظفين في الاقتصاد المصري مستقرة نسبيًا.

في الختام، يقدم مؤشر مديري المشتريات في يوليو 2024 صورة إيجابية للاقتصاد المصري، مما يعكس أداءً واعدًا في ظل التحديات الاقتصادية العالمية وهناك مؤشرات واضحة تدل على استقرار الظروف الاقتصادية وتحسن ملموس في بعض القطاعات الرئيسية. على سبيل المثال، شهدت قطاعات مثل الصناعة والخدمات تحسنًا في الطلب وزيادة في الإنتاج، مما يساهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين. وفي سياق ذلك، تشير هذه المؤشرات الإيجابية إلى أن الاقتصاد المصري قد يكون على مسار التحسن المستدام، مع توقعات بانتعاش أوسع في المستقبل القريب. من المتوقع أن يلعب هذا الانتعاش دورًا كبيرًا في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات، مما يمهد الطريق لفرص جديدة تعود بالنفع على الاقتصاد المصري بشكل عام.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg